الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : 2026/4/17
/ ISSN (E) :2960-253X تاريخ قبول البحث : 2026/5/2
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : 2026/6/30

مكانة الأمن البيئي في السياسة الخارجية للدول: نماذج مختارة

The Position of Environmental Security in the Foreign Policy of States: Selected patterns

م.د. مها احمد ابراهيم

Lecturer. Dr.Maha Ahmed Ibrahim

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

University of Mosul / College of Political Science

mahaalmola@uomosul.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

مكانة الأمن البيئي في السياسة الخارجية للدول: نماذج مختارة

م.د. مها احمد ابراهيم

الملخص:

يمثل الامن البيئي احد الموضوعات السياسية التي تشهد ارتقاءً وصعوداً في سلم الاولويات والاهتمامات السياسية والدولية داخلياً وخارجياً، ويعود هذا الاهتمام الى العلاقة المعقدة بين البيئة والامن وتحول البيئة الى احد ابرز المهددات لأمن الدولة القومي، مما حدى بالدول الى تبني سياسات خارجية بيئية تواكب الخطاب البيئي العالمي، بما يضمن تحقيق الأمن البيئي واكتساب المكانة الدولية، وتمثل كل من المانيا والبرازيل نماذج رائدة في هذا الصدد، وعلى الرغم من الاختلاف بينهما من حيث الاهداف والوسائل والادوات في تحقيق الامن البيئي، إلا أن سياسات كل منهما تؤكد ان مسائل الامن البيئي اصبحت ذات وزن استراتيجي يُمكّن الدولة التي تستطيع التخطيط لإدارته دولياً وبشكل فاعل من امتلاك قوة وتأثير في النظام الدولي القائم.

الكلمات المفتاحية: "الامن البيئي" ، "السياسة الخارجية"، "الاستدامة"، "المانيا"، "البرازيل".

Abstract :

Environmental security is increasingly prioritized in political agendas and international relations, both domestically and globally. This attention stems from the intricate link between environmental issues and security, with environmental threats now ranking among the most significant to national security. As a result, countries are adopting environmental foreign policies aligned with global discourse to safeguard environmental security and enhance their international standing. Germany and Brazil exemplify leadership in this field. Although they differ in their goals, methods, and approaches, both countries demonstrate that environmental

security has gained strategic importance, empowering states that can manage it effectively to wield influence and power in the current global system.

Keywords: "Environmental security", "Foreign policy", " sustainability", "Germany", "Brazil".

المقدمة:

يندرج الأمن ضمن اهتمامات وتخصصات العلوم السياسية، ويتضمن أبعاداً مختلفة ومستجدة نظراً لتعدد المشكلات الوطنية والدولية والعالمية وتطورها والتي تطلبت إعادة النظر في مفهوم الأمن التقليدي، وصياغة مفاهيم جديدة، وبنائها ضمن العلاقة مع حاجات المجتمع، وفي هذا الصدد برزت عدة مجالات وتعريفات للأمن تمثل أهم جوانبها في ظهور مفهوم الأمن البيئي الذي يشمل التفاعل بين البيئة والأمن ويقترن بوجود التأثير البيئي في قضايا الأمن القومي عبر تأثير المشكلات البيئية في سبل الحياة والبقاء الإنساني واحتماليات حدوث النزاعات والصراعات بين الدول، ومع ارتفاع مستوى الترابط بين البيئة ومسائل تحقيق التنمية المستدامة وتأكيد مصالح الدول القوية، أصبح الأمن البيئي ضمن أولى اهتمامات صناع السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء.

أهمية البحث: إن دراسة الأمن البيئي ومكانته في سلم أولويات صناع القرار على الصعيد الخارجي تساعد في تقديم فهم وتحليل عميق للسلوك السياسي الخارجي للدول، كما توضح السبل والآليات التي يمكن عبرها مواجهة التحديات البيئية المتعددة، ولاسيما التحديات البيئية العابرة للحدود.

إشكالية البحث: تدور اشكالية البحث حول مسألة تعاطي الدول مع قضايا الامن البيئي والقدرة على تحقيقه والتي تتباين بشكل ملحوظ تبعاً لقدرتها على تبني سياسات داخلية وخارجية ناجعة، ومواجهة الصعاب والمعوقات، فضلا عن

التناقض الذي يظهر احيانا بين سعي الدول الى تنمية مواردها الطبيعية وادارتها بشكلٍ فاعل وبين قضايا السيادة الوطنية، كما تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل المركزي الآتي:

هل إن الأمن البيئي يحتل مكانة فعلية في سياسات الدول الخارجية، وما هي طبيعة توظيفه ضمن السلوك السياسي الخارجي، وهل يمثل استراتيجية حقيقية أم مجرد أداة يتم توظيفها سياسياً ودبلوماسياً؟ كما تتضمن إشكالية البحث التساؤلات الفرعية الآتية:

01 كيف ساهمت التحديات البيئية المتعددة في إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي ضمن سياسات الدول الخارجية؟

02 أين يمكن وضع مفهوم الأمن البيئي ضمن الأولويات بالمقارنة مع الأبعاد التقليدية للأمن؟

03 هل أن مستويات القوة والتنمية لدى الدول تؤثر في مكانة الأمن البيئي في السياسة الخارجية؟

فرضية البحث: تستند فرضية البحث من فكرة أساسية مفادها أن تزايد التحديات البيئية العابرة للحدود، تدفع الدول وبشكل مطرد نحو إدماج قضايا الأمن البيئي ضمن الأولويات في سياساتها الخارجية، مما يسهم في تطوير أدوات الدبلوماسية البيئية، ويعزز التعاون الدولي البيئي.

منهجية البحث: بُغية الوصول الى الهدف الذي نسعى الى إنجازهِ في هذا البحث فقد تم استخدام كل من المنهج الوصفي ومنهج التحليل النظمي فضلا عن منهج دراسة الحالة.

المحور الأول: الامن البيئي: مدخل مفاهيمي

يمثل الأمن البيئي أحد أهم المفاهيم الحديثة نسبياً التي برزت بسبب ازدياد التهديدات البيئية وارتداد تداعياتها على الأمن الدولي والأمن الإنساني بشكلٍ عام، إذ أن التدهور البيئي المتواصل لم يعد مجرد مشكلة بيئية عابرة، بل تحول إلى متغير مؤثر في استقرار الدول والمجتمعات سياسياً واقتصادياً وحتى اجتماعياً ويتضمن ضرورات الحماية للبيئة والموارد الطبيعية وضمان استدامتها، بما يسمح باستمرار التنمية والحد من النزاعات المرتبطة بالموارد.

لقد نشأت دراسات الأمن البيئي من التقاطع بين الشواغل البيئية الكبرى والامن القومي للدول، إذ يمثل التدهور البيئي أحد التهديدات الأمنية المتصاعدة، إذ ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت الامن البيئي والأجزاء المكونة له (الامن والبيئة)، وسنحاول فيما يلي تناول كل منهما:

1-**الامن:** يشير الأمن إلى ضمان أن الأفراد يواصلون التمتع بالأشياء الأكثر أهمية لضمان بقائهم، كما يعرف بأنه حالة من الإحساس بالثقة والطمأنينة التي تمثل ملاذاً من الأخطار، كما يشير الأمن إلى القيم العليا مثل الحرية والرفاهية والسلم والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وفي ذات الوقت فإن هذه القيم تُعد أهدافاً للأمن، ويصبح الأمن أداة لحمايتها[1].

2-**البيئة:** تُعرَّف البيئة اصطلاحاً بأنها مشتقة من الفعل تبوأ أي نزل وأقام، ويقال تبوأ فلان بيتاً أي اتخذه منزلاً [2].

كما تعرف البيئة بأنها المكان أو الوسط الذي يحيا فيه الإنسان، وقد تجسد التعريف القانوني للبيئة عبر النصوص القانونية الدولية، إذ عُرفت البيئة في مؤتمر ستوكهولم للبيئة المنعقد في السويد عام (1972) بأنها "درجة الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"،

وهذه ما يعني أن البيئة تشكل مجموع الموارد التي تسهم في إشباع حاجات الإنسان الضرورية[3].

فضلاً عن ذلك فقد عرفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنها " مجموعة الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في وقت معين من أجل إشباع الحاجات الإنسانية" ، ويمكن ملاحظة أن أغلب تعريفات البيئة تتفق على أنها تضم كل الكائنات بما فيها الإنسان الذي يعد المحور الاساسي في هذه المعادلة، كما ان دورات الحفاظ على البيئة تبقى مرهونة بكيفية تعامل الإنسان مع بيئته، وهذا ما أكده مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة المنعقد عام (1982) في نيروبي، إذ أشار إلى حق الإنسان في التواجد في بيئة تسمح له بالعيش بكرامة ورفاهية وعلى الإنسان واجب حتمي يتمثل بحماية المحيط للأجيال الحالية والأجيال القادمة، كما حدد المؤتمر أهم الاختلالات البيئية التي تضم: التزايد السكاني المفرط وما ينتج عنه من استغلال غير مدروس للثروات الطبيعية وتلويث للبيئة[4].

3-**الامن البيئي:** ظهرت الدراسات الأكاديمية حول البيئة والأمن بشكل واضح منذ سبعينيات القرن العشرين، وحتى قبل ذلك في خمسينيات القرن العشرين، إذ دارت نقاشات حول قضايا التلوث البيئي والأمن دون استخدام صريح لمصطلح الأمن البيئي، وعقب هذه النقاشات إنشأت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عام (1977) مركزاً بيئياً لتقييم العلاقة بين البيئة والأمن، ولقد لفتت الانتباه لقيام الجيش الأمريكي بإستخدام المبيدات لإزالة أوراق الشجر خلال حرب فيتنام والأضرار البيئية التي لحقت بذلك الفعل، ومنذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين بدأت مؤسسات متعددة وكتاب وباحثون مختلفون في تناول الأبعاد الأخرى للأمن بما يتجاوز الشواغل العسكرية البحتة التي تؤثر على الدول، وقد أشارت لجنة الأمم المتحدة المعنية بقضايا الأمن الدولي ونزع السلاح برئاسة (أولوف بالم) في تقريرها

الصادر عام (1982) الى مفاهيم الأمن الجماعي والأمن المشترك الذي يشير إلى تزايد التهديدات غير العسكرية بما فيها التدهور البيئي وتبع ذلك تبني الرئيس السابق ميخائيل غورباتشوف مفهوم الأمن الشامل بعده حجر الزاوية في السياسات الدولية، وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن النهضة الحقيقية للاهتمام بالقضايا البيئية والأمن البيئي تحديداً نشأت مع نهاية الحرب الباردة، وتزامنت مع ظهور نقاش كبير يتضمن توسيع مفهوم الأمن وقبول أن الأمن لم يعد يقتصر على الدولة فحسب بل امتد ليشمل مستويات أعلى وأدنى من الدولة[5].

وانطلاقاً من كل ما تقدم فقد ازدادت التحليلات والدراسات والأبحاث التي تتناول الأمن البيئي الذي يُعنى بحماية البيئة وحفظها وحماية مواردها من النضوب والدمار الناجم عن التلوث والإخلال بالتوازن البيئي، ولقد مَثلَ الأمن البيئي بعداً جديداً في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة نتيجة لزيادة ضغوط التهديدات البيئية وصعوبة مواجهة مشكلات البيئة من قبل الدول بشكل منفرد الأمر الذي يتطلب تكاثف الجهود ورفع مستويات التعاون للحد من التدهور البيئي الحاصل[6].

وقد وضعت العديد من التعريفات للأمن البيئي تتمحور حول أن الأمن البيئي يتعلق بالإحساس بالأمان العام للناس من التهديدات والمخاطر التي تنجم عن مسببات طبيعية أو بشرية نتيجة إهمال أو سوء إدارة، وأنه يتطلب ضبط التدمير المنظم للبيئة عبر رسم حدود امنية (قانونية أو استراتيجية) لحماية البيئة[7].

ووفقاً لرؤية برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) فإن الأمن البيئي يعد أكثر اختراقاً من القضايا الأخرى العابرة للحدود وتأمينه يعد بعداً مهماً لتحقيق الأمن القومي وتأكيد حقوق الإنسان، فالأمن البيئي يعد مركزاً للأمن القومي ويضم

ديناميكيات وتفاعلات تتم عادة بين قاعدة الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي للدولة والمحرك الاقتصادي للاستقرار محلياً وإقليمياً[8].

كما يرتبط الأمن البيئي ببعدين رئيسين، أولهما: أنه يعد مجال تفاعل البيئة – الاستراتيجية الأمنية فالتهديدات البيئية تؤثر في حماية الأمن القومي عبر احتمالية حدوث الصراعات الدولية والتأثير في سبل البقاء الإنساني، فضلاً عن أثر الحروب في التدهور البيئي، بينما يرتبط البعد الثاني للأمن البيئي بتعريفه ضمن سياق التنمية المستدامة ومدى حفظ النظام الإيكولوجي وسلامته، أي أن حفظ النظام البيئي الإيكولوجي هو الذي يحقق الأمن[9].

المحور الثاني: الأمن البيئي والسياسة الخارجية

لقد أصبحت موضوعات البيئة ومشكلاتها ذات أهمية متزايدة على المستوى السياسي الخارجي لكل الدول، ويتضح ذلك عبر إدراج قضايا البيئة ضمن أولويات سياساتها الخارجية وضمن أعلى المستويات، فضلاً عن اهتمام المنظمات الحكومية وغير الحكومية بالشأن البيئي، والسعي لإيجاد حلول لمشكلات البيئة عبر استراتيجيات مختلفة يساهم فيها الجميع على المستويات الوطنية والإقليمية وحتى العالمية، وسنتناول فيما يأتي الترابط بين قضايا السياسة الخارجية والبيئة والصراع، فضلاً عن مواكبة السياسات الخارجية للدول للخطاب البيئي العالمي المتصاعد.

1- الترابط بين قضايا السياسة الخارجية والبيئة والصراع:

لعل أبرز الأسباب الداعية لتقديم الأمن البيئي في سلم أولويات القضايا السياسة الخارجية تتمثل في تزايد الترابط بين التدهور البيئي ومشكلات الصراع والنزاعات الدولية، فالتدهور البيئي يرتبط بندرة الموارد ويسهم في نشوء النزاعات وتفاقمها، إذ قد ينشأ نزاع حول الوصول إلى الموارد الطبيعية المتجددة، كالمياه والأراضي الصالحة للزراعة والغابات ومصائد الأسماك... الخ[10].

لقد اسهمت التحولات الدولية التي شهدها العالم منذُ منتصف القرن العشرين وما صاحبها من ثورات تصنيعية وتكنولوجية هائلة، في تنامي العديد من المشكلات البيئية مثل: التغيرات المناخية، التلوث، التسربات الإشعاعية، وتعرض الموارد الطبيعية للاستخدام الجائر وغير الرشيد وغيرها من المشكلات التي تفاقمت آثارها وازدادت حدتها تحت وطأة الانفجار السكاني الذي شهدته العديد من دول العالم، إذ أن هذه المشكلات البيئية أصبحت جزءاً من الأمن القومي أو تهديداً للمنظومة الأمن القومي في الدول، إذ غالباً ما ينجم عن تلازم المشكلات البيئية مع تنامي السكان ضغوط بيئية تُعد تهديداً لامن الدول التي تدفعها نحو التصارع وتبني سياسات خارجية عدائية تجاه بعضها البعض(11).

كما أن الصراعات والنزاعات تؤثر من جانب آخر على جدوى واستدامة الاستثمارات في حماية البيئة ونتائجها، إذ غالباً ما ينجم عن النزاعات العنيفة أضرار بيئية مباشرة أو غير مباشرة وعادةً ما يصاحبها تهديدات صحية واقتصادية واجتماعية خطيرة (12).

أن الربط بين التهديدات البيئية وقضايا الصراع والسياسة الخارجية لا يُعد علاقة تأثير وتأثر تقليدية، بل أنه يمثل حلقة مفرغة ومعقدة أصبحت الدول تدور في فلكها، إذ لم تعد المشكلات والتهديدات البيئية مجرد تحديات طبيعية وتقنية وإنما مضاعفات للمخاطر يمكن أن تؤدي إلى تهديد استقرار الأنظمة السياسية ونشوب الصراعات داخلياً وخارجياً، وهذا ما يفرض على الدول ضرورة إعادة توجيه سياساتها الخارجية باتجاه تضمينها القضايا البيئية وإيلائها الأهمية القصوى، فضلاً عن دمج الاستدامة البيئية في صلب مفهوم الأمن القومي، فالدول التي تفشل في إدارة مواردها بشكل منصف لن تتمكن من تجنب الصراعات الدائرة.

2- اتجاه السياسة الخارجية نحو مواكبة الخطاب البيئي العالمي:

تعد السياسة الخارجية في الوقت الحالي أكثر من مجرد أداة لإدارة التبادلات التجارية أو التحالفات العسكرية فقد أصبحت الدبلوماسية البيئية فيها ركناً سياسياً وأمنياً ودليلاً يحدد مكانة الدول وقدرتها على التأثير في النظام الدولي، كما أن الدول التي لم تنخرط في مواكبة الخطاب البيئي العالمي تفرض على نفسها العزلة سياسياً واقتصادياً وقد تفقد فرص الاستثمار الناجح في الاقتصاد الأخضر المتنامي عالميا.

ويشير أنصار الفكر الأخضر الى أن المستجدات التي طرأت على العمل الدبلوماسي تمثل فرصة كبيرة لتطور الدبلوماسية الخضراء، إذ أن الأزمات الإيكولوجية التي شهدها العالم تفرض على ممثلي الدول وضع الأبعاد البيئية نصب أعينهم في سبيل تحقيق أهداف دولهم التي يمثلونها في المجال الخارجي، وأن يحرصوا على المؤتمرات والاتفاقيات في مجالات البيئة لأجل حماية البشرية من الأخطار المحدقة بها[13].

وفي هذا الصدد فقد تسارعت الجهود الدولية والوطنية إلى عقد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في سبيل مواجهة تهديدات البيئة والقضاء على مسبباتها، ولعل أبرزها يتمثل فيما يأتي:

1- مؤتمر ستوكهولم في السويد عام (1972)، والذي عقد برعاية منظمة الأمم المتحدة، ومثل محاولة من المجتمع الدولي لمعالجة العلاقة بين البيئة والتنمية عالمياً، وكان يهدف إلى تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد الدول حول كيفية حماية البيئة البشرية وتنميتها، وقد توصل المؤتمر إلى مجموعة من المبادئ التي مثلت لاحقاً الأساس في بلورة القانون البيئي العالمي، كما نجم عنه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة[14].

2- اتفاقية فيينا عام (1985) الخاصة بحماية طبقة الأوزون التي تضمنت اتخاذ تدابير مناسبة من قِبل الدول الأطراف لحماية الصحة البشرية وحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن الأنشطة البشرية والتي تترك أثراً خطيراً على طبقة الأوزون[15].

3- بروتوكول مونتريال عام (1987) الذي تضمن تعهد الدول الموقعة على إيقاف إنتاجها للكلوروفلوروكربون (CFCs) المادة الأشد ضرراً لطبقة الأوزون [16].

4- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام (1992) وكان الأكبر والأوسع إذ ضم ممثلين عن حوالي (178) دولة حول العالم وكانت أبرز أهداف المؤتمر حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسات ناجحة لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر [17].

5- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وهي معاهدة بيئية دولية تم التفاوض حولها في مؤتمر ريو دي جانيرو (قمة الأرض) عام (1992) وقد دخلت حيز النفاذ عام (1994) وتضم في عضويتها معظم دول العالم، وقد هدفت إلى الحد من الاحتباس الحراري وتحقيق التنمية المستدامة وضمان تكيف النظم الايكولوجية طبيعياً[18]، ولعل من أبرز نتائجها استمرار مؤتمرات الأطراف (COP) والتي تعقد سنوياً بشكل دائم وتدرس قضايا المناخ وتسعى إلى فرض التزامات لمعالجة المخاطر والتهديدات المناخية .

لقد أصبحت الدبلوماسية الخضراء أحد أهم ركائز السياسة الخارجية للدول الطموحة لتعزيز نفوذها عالمياً، إذ لم تعد قوة الدول تقاس بمدى قوتها العسكرية والاقتصادية فحسب، بل بمدى قدرتها كذلك على قيادة التحول الأخضر ومدى الالتزام بمخرجات اتفاقيات ومؤتمرات البيئة، كما أصبح العمل البيئي في قلب مراكز صنع القرار السياسي وأداة استراتيجية في إدارة العلاقات الدولية.

كما أن دمج قضايا البيئة ومشكلاتها في السياسات الخارجية للدول جاء نتيجة لإدراكها بأنها تشكل جوانب مهمة واساسية تتمثل في القدرة على استخدام الريادة البيئية لتحسين صورة الدولة وكسب الثقة في المحافل الدولية مما يعني مزيداً من القوة الناعمة للدول، فضلاً عن تزايد ارتباط الاتفاقيات التجارية بالمعايير والمبادئ الخضراء مما يجعل دبلوماسية البيئة مجالاً رحباً لأسواق وصناعات جديدة.

المحور الثالث: الامن البيئي في السياسة الخارجية الالمانية والبرازيلية

1-المانيا: يعود اهتمام الحكومات الألمانية المتعاقبة بمجالات حماية البيئة وقضايا الاستدامة إلى عقد السبعينيات من القرن الماضي، إذ شهدت هذه الفترة نشاطاً بيئياً متزايداً نتج عن تزايد المخاوف بشأن إزالة الغابات والتلوث وغيرها، من القضايا البيئية الملحة، وقد مثلت بداية التسعينيات نقطة تحول بارزة لانتشار الوعي حول مفهوم الاستدامة، إذ شكل مؤتمر الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو (1992) حافزاً أساسياً لألمانيا لنشر مفهوم الاستدامة، وبرزت ألمانيا كإحدى الدول الرائدة في تبني هذا المفهوم، وقد أثبتت ذلك عملياً في السياسات والمبادرات الخاصة بدعم الاستدامة ومن بين هذه المبادرات قانون مصادر الطاقة المتجددة عام (2000) وإقرار قانون ترشيد الطاقة عام (2013) فضلاً عن مبادرات تقديم الدعم المالي للسيارات الكهربائية والهجينة، وتعزيز الممارسات المستدامة في الزراعة وإدارة النفايات والتنمية الحضرية والاهتمام البالغ بالبنية التحتية العامة [19].

وعلى الصعيد السياسي الخارجي فإن السياسة الخارجية الألمانية شهدت تحولات متلائمة مع السياسات الداخلية فيما يتعلق بقضايا البيئة وللمناخ، وسعت الحكومات الألمانية التي تبني سياسات فاعلة نشطة في هذا الصدد، وقد أسهمت العديد من

المسائل في تغيير أولويات السياسة الخارجية الألمانية وجعل قضايا البيئة والمناخ منها[20]:

1- مسألة سلامة المواطنين الألمان، فقد أوضحت الفيضانات الكثيرة التي اجتاحت ألمانيا ولاسيما في السنوات الأخيرة منذ عام (2021)، أن ألمانيا بحاجة بشكل كافٍ لمواجهة الظواهر الجوية المتطرفة.
2- قضايا جيوسياسية ترتبط بقطاع الطاقة، وما يحيط به من مخاطر، إذ أن مصدرين الوقود الأحفوري سيكونون هم الخاسرون عندما تحل الطاقات المتجددة محل الوقود الأحفوري، في المقابل يمكن لبعض الدول أن تستفيد من تصدير الهيدروجين الأخضر أو الكهرباء النظيفة وبعض المعادن الأرضية النادرة الضرورية للتقنيات النظيفة، وسيفضي التحول العالمي في قطاع الطاقة إلى علاقات جيوسياسية جديدة ومنافسات جديدة، لذا يجب إدارة هذه العلاقات والمنافسات بفعالية.
3- لدى ألمانيا مصالح استراتيجية بدعم التحول من الوقود الأحفوري إلى اقتصاد محايد مناخياً في دول الجنوب العالمي، فضلاً عن مساعدة هذه البلدان للتكيف مع تبعات التغير المناخي لأسباب تتعلق بالسياسة الأمنية وكذلك السياسة الاقتصادية نظراً لحجم استثمارات الصين الكبير في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا.

فضلاً عن ذلك فقد كانت ألمانيا المحرك الأساسي لإدراج قضايا البيئة والمناخ ضمن جدول أعمال مجلس الأمن الدولي، انطلاقاً من الفكرة القائلة أن التغير المناخي يعد مضاعفاً للتهديدات والمخاطر، لما ينتج عنه من نزاعات حول الموارد المتناقصة والهجرة والنزوح وهشاشة الأنظمة السياسية، وتشير الأبحاث إلى أن ألمانيا سعت نحو تعزيز دور مجلس الأمن الدولي من خلال رئاسة ألمانيا للمجلس

في عام (2011)، إذ أعرب المجلس وللمرة الأولى عن قلقه المتزايد من الآثار المناخية التي تهدد السلم والأمن الدوليين[21].

فضلاً عن ذلك فقد دعمت الحكومة الألمانية تأسيس مجموعة أصدقاء المناخ والأمن في الأمم المتحدة لغرض إدراج التهديدات المناخية ضمن تقارير مجلس الأمن الدولي، وتحسين آلية الإنذار المبكر للوقاية من النزاعات المتعلقة بالمناخ، وكذلك محاولة تعزيز إدماج قضايا المناخ ضمن عمليات حفظ السلام[22].

كما دعت ألمانيا إلى تأسيس آلية المناخ والأمن داخل إطار الأمم المتحدة في عام (2018)، والتي تهدف إلى دمج المخاطر المناخية في عمليات حفظ السلام ودعم مجلس الأمن الدولي بالمعلومات اللازمة فضلاً عن تحليل ودراسة العلاقات والارتباط بين المناخ والنزاعات والحروب[23].

كما حددت السياسة الخارجية الألمانية الارتباطات بين سياسات المناخ والسلام بشكل استراتيجي هادف واستباقي، إذ أشارت إلى أن التغير المناخي يمثل تهديداً للسياسة والأمن، ولأجل ذلك يتم توظيف نهج سياسات البيئة والمناخ في الأنشطة والمشاريع التي تركز على تخفيف حدة النزاعات وبناء الثقة وتعزيز السلام، كما تؤمن الدولة الألمانية في أن التغلب على مشكلات البيئة والمناخ ممكنة عبر العمل الجماعي المشترك، فعندما تدرك أطراف النزاع هذه الحقيقة تصبح التهديدات التي يفرضها تغير المناخ حافزاً للتعاون محلياً وإقليمياً وعالمياً[24].

فضلاً عن ذلك فإن الحكومة الألمانية تسعى دائماً نحو إطلاق عدة مبادرات تستند إلى الأطر الرسمية لمؤتمر الأطراف (COP)، ومجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما تنظر في الشراكات الثنائية مع بعض الدول الناشئة على أنها دافع لفهم سياسات ألمانيا المتعلقة بالمناخ، ويُعد تحالف الطموح العالي من أجل الطبيعة والإنسان مثالاً بارزاً سهل انضمام العديد

من الدول الناشئة في شكل حوارات مناخية، والى جانب المبادرات الثنائية تلتزم ألمانيا كذلك بإطار عمل متعدد الأطراف سواء من خلال ما يعرف بشراكات (JETP) [*] بين مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي، أو من خلال إنشاء نادي المناخ التابع لها، وقد تم إنشاء هذا النادي عندما تولت ألمانيا رئاسة مجموعة الدول السبع عام (2022)، وقد كان التوقيت مناسباً لتضع ألمانيا نفسها كفاعل رئيسي في سياسات المناخ الدولية[25].

فضلاً عما تقدم فإن مكانة الأمن البيئي في السياسة الخارجية الألمانية ترتبط بقدرتها على تصدير نموذجها فيما يتعلق بمجالات الطاقة المتجددة، والقدرة على الاستقلال عن الوقود الأحفوري لتقليل الاعتماد على الدول المصدرة للنفط وتحقيق الاستدامة عبر أدوات الدبلوماسية والشراكات التنموية مع الدول الأخرى، فضلاً عن ذلك فإن ألمانيا تسعى للبحث عن شراكات دولية مهمة وأساسية في مجالات الطاقات المتجددة والنظيفة، بالإضافة إلى مجالات تطوير الهيدروجين الأخضر، كذلك فإن مسائل البيئة والطاقة في السياسة الخارجية الألمانية ترتبط بمشاريع وبرامج التنمية المستدامة، إذ تستخدم ألمانيا المساعدات التنموية والتمويل المناخي لدعم التحول الأخضر في الدول النامية والتي تفتقر للقدرة على التكيف مع آثار التغير المناخي المتصاعدة، وقد قدمت ألمانيا فعلياً حوالي (11,8) مليار يورو لتمويل مشاريع المناخ الدولية عام (2024) لدعم مشاريع الطاقة النظيفة والبنى التحتية الصديقة للبيئة في الدول النامية بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا النظيفة للدول النامية في سبيل تعزيز التنمية المستدامة فيها[26].

إن ألمانيا تمثل نموذجاً فريداً في تضمين الأمن البيئي في السياسة الخارجية ومحاولة تحويل التهديدات القائمة إلى فرص دبلوماسية، إذ أن صناع القرار الألمان يؤمنون بالانتقال من مفاهيم القوة التقليدية نحو مفاهيم أكثر حداثة تتضمن القوة

الخضراء، إذ تقاس مقدار قوة الدولة بمدى قدرتها على قيادة التحولات البيئية العالمية والابتكارات الفريدة في مجالات المناخ، كما أن الساسة الألمان يؤكدون على الترابط بين الأمن القومي والبيئة، فقد أثبتت أزمات الطاقة المتواترة أن الأمن القومي مرتبط بمدى قدرة الدول على التحرر من هيمنة الوقود الأحفوري وهذا ما يجعل الأمن البيئي قضية بقاء سيادية وليست مجرد رفاهية ومثالية.

2- **البرازيل:** يمتلك الأمن البيئي مكانة مهمة ورئيسية في السياسة الخارجية البرازيلية، إذ تعد البرازيل أن حماية الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية جزء من الأمن القومي للبرازيل والدور الذي تضطلع بها عالمياً، وتتمثل أهم المحاور في هذا الصدد في إقليم الأمازون الذي يحتل مكانة جوهرية في فكر النخبة البرازيلية، بعده أحد مكونات الأمن الحدودي والدفاعي فهو يمثل منطقة نزاع حدودي ومركز للسكان الأصليين، فضلاً عن كونه مورد بيئي عالمي[27].

أن الأمن البيئي في البرازيل يعد إطار تحليلي مركب يربط بين قضايا السيادة والتنمية الاقتصادية ومواجهة الضغوط الدولية المستمرة، وهذا ما يجعل البرازيل انموذجاً بارزاً في مجال دراسة الأمن البيئي في السياسة الخارجية للدول، إذ تؤكد البرازيل أن مواردها الطبيعية ولاسيما غابات الأمازون تعد جزءاً من سيادتها، كما ترى أن الضغوط البيئية الدولية تمثل تهديداً لسيادتها الوطنية[28].

كما تسعى إلى توظيف الخطاب البيئي دبلوماسياً، وتنطلق البرازيل من فكرة مفادها أن غابات الأمازون تمثل جزءاً من السيادة الإقليمية وهي ترفض محاولات تدويل إدارتها فضلاً عن محاولات فرض الوصاية عليها، وقد بدأ هذا الموقف واضحاً في السياسة الخارجية البرازيلية منذ تسعينيات القرن العشرين تزامناً مع ازدياد مطالبات الدول والمنظمات البيئية الدولية لوقف إزالة الغابات، وقد عبرت البرازيل عن رفضها لهذه التدخلات مؤكدة على أن مسألة حماية الأمازون هي مسؤولية البرازيل

وحدها، كذلك فقد ربطت النخب السياسية والعسكرية البرازيلية بين الأمن القومي والبيئة وعدت أي تدخل خارجي بمثابة تهديد استراتيجي[29].

غير أن الموقف البرازيلي لم يستمر على نهج واحد من الرفض المطلق، إذ تطور تدريجياً باتجاه تبني استراتيجيات مزدوجة، تتضمن الحفاظ على الخطاب السيادي الصارم مع فتح مجال للانخراط في الأطر الدولية المعنية بالبيئة وتبني مبادرات بيئية متنوعة، ويمكن القول أن هذا التحول لم يكن مجرد قناعة بحتة بأهمية البيئة ولكن جاء استجابة لتأثيرات وحسابات سياسية واقتصادية على الصعيد الدولي[30].

ويمكن القول أن هذا النهج سمح للحكومة البرازيلية بالحفاظ على استقلال قراراتها الداخلية أولاً، وأداء دور فاعل في قضايا البيئة على المستوى العالمي ثانياً، على الرغم من وجود المعوقات والمشكلات في هذا الصدد.

فضلا عن ما تقدم فإن قضايا الأمن البيئي في السياسة الخارجية البرازيلية لم تبرز في قضية الأمازون وحدها وإنما في قضايا مفاوضات المناخ ولاسيما منذ مؤتمر ريو دي جانيرو (قمة الأرض) 1992، ومفاوضات المناخ بشكل عام، وكذلك سعي البرازيل نحو أداء دور قيادي لدول الجنوب العالمي في قضايا المناخ والاحتباس الحراري مستندة إلى حجم اقتصادها المتنامي ومواردها الطبيعية، فضلاً عن موقعها الجغرافي المتميز، وقد تمثلت أبرز مظاهر هذا الدور في الدفاع عن قضية العدالة المناخية عبر تحميل الدول الصناعية لمسؤوليتها التاريخية عن الاحتباس الحراري الحاصل والتأكيد على ضرورة مساعدة الدول النامية وتمويلها بالمبالغ والتقنيات اللازمة لمجابهة التغيرات المناخية الحاصلة[31].

بناءً على ما تقدم يمكن القول أن البرازيل نجحت في توظيف الأمازون بوصفها أداة فاعلة في التفاعلات الدولية في مجالات البيئة والمناخ، وهذا الأمر اسهم في صياغة مواقفها ومنحها حضوراً مؤثراً في إطار الجنوب العالمي، كما نجحت

البرازيل في إقامة توازن بين حماية البيئة وطموحات التنمية، إذ تسعى نحو إقامة تنمية اقتصادية مستدامة دون التفريط بالموارد الاستراتيجية أو الخضوع الكامل للضغوط الدولية التي تمس السيادة الوطنية، غير أن هذه السياسات لا تخلو من صعوبات وتحديات لاسيما في ظل استمرار التناقضات بين الخطاب البيئي الذي تتبناه البرازيل وبين الممارسات الداخلية والمتعلقة بإزالة الغابات وطرق استغلال الموارد.

الخاتمة:

لقد أصبح الأمن البيئي أحد أبرز الأبعاد المستجدة للأمن الإنساني الشامل، فالتهديدات لم تعد عسكرية فحسب بل امتدت لتشمل التلوث واستنزاف الموارد والتغير المناخي وغيرها من التحديات البيئية، فضلاً عن ما ينتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية عالمية تتجاوز الحدود القومية للدول، وانطلاقاً من هذا التحول فقد أصبح الأمن البيئي وارتباطه بالسياسة الخارجية أكثر وضوحاً، إذ أن الدول باتت توظف قضايا البيئة والمناخ ضمن سياساتها الخارجية واستراتيجياتها الدولية المختلفة لغرض تعزيز المكانة، والدفاع عن المصالح وإدارة العلاقات، فالدفاع عن البيئة أصبح أداة للتفاوض وللتعاون وحتى الصراع على المستوى الدولي.

وتمثل كل من ألمانيا والبرازيل نماذج مختلفة لهذا الترابط فبينما يرتكز الترابط بين السياسة الخارجية والأمن البيئي في ألمانيا على فكرة المسؤولية الدولية والالتزام بالمعايير البيئية العالمية، فإن الارتباط بين الأمن البيئي والسياسة الخارجية في البرازيل يستند إلى التأكيد على قضايا السيادة الوطنية والتنمية المستدامة والسعي نحو تعزيز المكانة الدولية مستفيدة بذلك من قضية غابات الأمازون التي تعطيها ثقلاً كبيراً في قضايا البيئة على الصعيد الخارجي.

ومن خلال ما تقدم فقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات يتمثل أبرزها فيما يأتي:

1- أن دور الأمن البيئي في صياغة السياسة الخارجية للدول أصبح دوراً محورياً وأساسياً وليس مجرد قضية ثانوية يمكن تأجيلها باستمرار.

2- أن الدول تختلف في مسألة تعاطيها مع قضايا الأمن البيئي داخلياً وخارجياً فبينما تميل بعض الدول القوية والمتقدمة إلى تبني مقاربات تعاونية ومتعددة الأطراف، فإن دولاً أخرى ولاسيما الدول النامية تركز على البعد السيادي والتنموي.

3- أن مسائل الأمن البيئي باتت تمتلك وزناً استراتيجياً يعطي الدول التي تستطيع التخطيط لإدارتها دولياً بشكل فاعل قوة وتأثيراً في النظام الدولي القائم.

أن مستقبل العلاقات الدولية سيشهد تأثراً كبيراً بقضايا البيئة والمناخ بإتجاه تبني الدول مزيداً من السياسات البيئية الخارجية التعاونية في ظل تسارع التحديات البيئية على المستوى العالمي.

الهوامش :

(1) سماح محسن صبري، إنعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدوليين، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد (2)، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة، أبريل 2023، ص 399-400.

(2) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت ،1994، ص 39.

(3) مصطفى جزار، الأمن البيئي والنزاعات الدولية: دراسة تحليلية للعلاقة الجدلية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (1)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022، ص 322.

(4) فوزية هوشات، الأمن البيئي بين مقاربة الأمن الوطني والأمن الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (50)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2018، ص 375.

(5) Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Assistance Committee, State-of-the Art Review on Environment, Security and Development Co-operation, p 14-15.

([6]) فاكر البشير أحمد أبو القاسم، القضايا البيئية وتأثيرها على العلاقات الدولية في عام ما بعد الحرب الباردة 1991-2020، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية، العدد(14)، القاهرة، 2022 ص 654.

([7]) سعيد عبد الملك غنيم، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي العام، المؤتمر العلمي الخامس القانون والبيئة الفترة من 23-24 / 4 / 2018، كلية الحقوق جامعة طنطا، ص 10-11.

([8]) درغوم أسماء، مقاربة الأمن البيئي كمدخل لفهم وتفسير النزاعات البيئية - دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، الجزائر، 2020-2021، ص 125.

([9]) وجدان التجاني عباس، الأمن البيئي، أوراق السياسات الأمنية، العدد (1)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2021، ص 24.

([10]) Micheal Renner, Introduction to the Concepts of Environmental Conflict, Inventory of Environment and Security Policies and Practices, Ronald A. Kingham,(Editor, Institute for Environmental Security, The Hague,2006), p 6.

([11]) محمد سلمان طايع، الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي: مدخل تحليلي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد (1)، القاهرة، 2016، ص 27.

([12]) Blake D. Ratner, Environmental Security: dimensions and priorities, The Scientific and Technical Advisory Panel (STAP) Document, June 2018, p 2.

([13]) عادل عنتر زعلوك، النظرية الخضراء في حقل العلاقات الدولية: ما بين النظرة النقدية والطموح الواقعي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (18)، القاهرة، 2023، ص 137..

([14]) محمد مجدان، الأمن البيئي العالمي دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد (8)، الجزائر، 2017، ص 60.

([15]) بوكميش لعلى وبابة فتيحة، المفهوم الجديد للأمن البيئي وتأثيراته على الأمن الغذائي (دراسة قانونية تحليلية في التشريع العام)، مجلة الحقيقة، العدد (25)، جامعة أدرار، الجزائر، ص 90.

([16]) المصدر نفسه.

([17]) بوكميش لعلى وبابة فتيحة، مصدر سبق ذكره، ص 61.

([18]) الأمم المتحدة، الاسكوا، تعريف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الآتي:https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-

([19]) Mehrnaz Kouhihabibi and Erfan Mohammadi, The Future of Sustainability in Germany: Areas For Improvement and Innovation, arxiv logo, Cornell University, 2023, p 3.

([20])Friederike Otto, Action plan climate and Foreign Policy How Germany can become a leading climate nation, German council on Foreign Relations, September 2021, p 76.

([21]) Susanne Droge, Addressing the risks of climate change: What Role for the UN Security Council?, 'Stiftung Wissenschaft und Politik' German Institute for International and Security Affairs, research paper, Berlin 2020, p 7-8.

([22]) Hardt and Viehoff, A Climate for Change in the UN Security Council? Member States' Approaches to the Climate-Security Nexus, Institute for Peace Research and Security Policy, University of Hamburg, Hamburg, Germany, 2020, p 12-13.

([23]) United Nations, UN Climate Security Mechanism progress Report 2020-2021, p 3.

([24]) Federal Foreign Office (Germany), Climate, Peace, Security Three Pillars of German Foreign Policy Features, 2021, p 4.

([*]) شراكات JETP آليات إلى وتشير عادل وبشكل الطاقة مجالات في تحول حول شراكات هي و: (تعاون دولي تضم الدول الصناعية والمؤسسات المالية الدولية بالإضافة إلى الدول النامية لدعم وتمويل الانتقال نحو مصادر الطاقة النظيفة،

Source: Heiner Von, International Partnerships for a Just Energy Transition, DIW weekly report, 2023, p 44-45

([25])Jeanette Suess, Germany's strategy on climate foreign policy: Balancing sustainable development and energy security, French Institute of International Relations, 2024, p14.

([26])Federal Ministry for economic cooperation and development (BMZ), International climate finance 2024: Germany remains reliable partner in global climate policy,Germany , 2024, p 4-6.

([27]) فاطمة حموتة، تعزيز الأمن البيئي العالمي: دراسة في أولويات السياسة الخارجية البرازيلية بعد الحرب الباردة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (22)، الجزائر، 2021، ص 137.

([28])Joana Bezerra,The Brazilian Amazon politics Science and International Relations, (Springer International Publishing, Switzerland, 2015) p 110-115.

([29])Woodrow Wilson International Center for Scholars, Final Report: Brazil-US Dialogue on Sustainability and Climate Change, Wilson Center, 2022, p 8-10.

([30])Raúl Bernal-Meza, The International Political Economy of the BRICS, (Taylor & Francis Group, London, 2019), p 72-73.

([31])Brazilian Foreign Policy and Climate: Towards an Environmentally Responsible and Socially Just Brazil, Plataforma CIPÓ & FUNAG, 2024, https://ggin.stimson.org /

اولا: المصادر باللغة العربية

1. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت ،1994).
2. الأمم المتحدة، الاسكوا، تعريف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الآتي:https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-
3. بوكميش لعلى وبابة فتيحة، المفهوم الجديد للأمن البيئي وتأثيراته على الأمن الغذائي (دراسة قانونية تحليلية في التشريع العام)، مجلة الحقيقة، العدد (25)، جامعة أدرار، الجزائر .
4. درغوم أسماء، مقاربة الأمن البيئي كمدخل لفهم وتفسير النزاعات البيئية - دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، الجزائر، 2020-2021.
5. سعيد عبد الملك غنيم، الأمن البيئي من منظور القانون الدولي العام، المؤتمر العلمي الخامس القانون والبيئة الفترة من 23-24 / 4 / 2018، كلية الحقوق جامعة طنطا.
6. سماح محسن صبري، إنعدام الأمن البيئي وتأثيره على السلم والصراع الدوليين، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد (2)، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة، أبريل 2023.
7. عادل عنتر زعلوك، النظرية الخضراء في حقل العلاقات الدولية: ما بين النظرة النقدية والطموح الواقعي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (18)، القاهرة، 2023.
8. فاطمة حموتة، تعزيز الأمن البيئي العالمي: دراسة في أولويات السياسة الخارجية البرازيلية بعد الحرب الباردة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (22)، الجزائر، 2021.
9. فاكر البشير أحمد أبو القاسم، القضايا البيئية وتأثيرها على العلاقات الدولية في عام ما بعد الحرب الباردة 1991-2020، المجلة العلمية لكلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية، العدد(14)، القاهرة، 2022.
10. فوزية هوشات، الأمن البيئي بين مقاربة الأمن الوطني والأمن الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (50)، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2018.
11. محمد سلمان طايع، الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي: مدخل تحليلي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد (1)، القاهرة، 2016.
12. محمد مجدان، الأمن البيئي العالمي دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد (8)، الجزائر، 2017.

13. مصطفى جزار، الأمن البيئي والنزاعات الدولية: دراسة تحليلية للعلاقة الجدلية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (1)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، (2022).

14. وجدان التجاني عباس، الأمن البيئي، أوراق السياسات الأمنية، العدد (1)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2021.

ثانياً: المصادر الاجنبية:

1. Blake D. Ratner, Environmental Security: dimensions and priorities, The Scientific and Technical Advisory Panel (STAP) Document, June 2018..
2. Brazilian Foreign Policy and Climate: Towards an Environmentally Responsible and Socially Just Brazil, Plataforma CIPÓ & FUNAG, 2024,https://ggin.stimson.org
3. Federal Foreign Office (Germany), Climate, Peace, Security Three Pillars of German Foreign Policy Features, 2021.
4. Federal Ministry for economic cooperation and development (BMZ), International climate finance 2024: Germany remains reliable partner in global climate policy,Germany , 2024..
5. Friederike Otto, Action plan climate and Foreign Policy How Germany can become a leading climate nation, German council on Foreign Relations, September 2021.
6. Hardt and Viehoff, A Climate for Change in the UN Security Council? Member States' Approaches to the Climate-Security Nexus, Institute for Peace Research and Security Policy, University of Hamburg, Hamburg, Germany, 2020.
7. Heiner Von, International Partnerships for a Just Energy Transition, DIW weekly report, 2023.
8. Jeanette Suess, Germany's strategy on climate foreign policy: Balancing sustainable development and energy security, French Institute of International Relations, 2024.

9. Joana Bezerra,The Brazilian Amazon politics Science and International Relations, (Springer International Publishing, Switzerland, 2015) .
10. Mehrnaz Kouhihabibi and Erfan Mohammadi, The Future of Sustainability in Germany: Areas For Improvement and Innovation, arxiv logo, Cornell University, 2023.
11. Micheal Renner, Introduction to the Concepts of Environmental Conflict, Inventory of Environment and Security Policies and Practices, Ronald A. Kingham Editor, (Institute for Environmental Security, The Hague,2006).
12. Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Assistance Committee, State-of-the Art Review on Environment, Security and Development Co-operation..
13. Raúl Bernal-Meza, The International Political Economy of the BRICS, (Taylor & Francis Group, London, 2019).
14. Susanne Droge, Addressing the risks of climate change: What Role for the UN Security Council?, 'Stiftung Wissenschaft und Politik' German Institute for International and Security Affairs, research paper, Berlin 2020.
15. United Nations, UN Climate Security Mechanism progress Report 2020-2021.
16. Woodrow Wilson International Center for Scholars, Final Report: Brazil-US Dialogue on Sustainability and Climate Change, Wilson Center, 2022.